اذ ينقصه الحماس والاندفاع الذي اظهره ديفيس في تحليل الاوضاع وتحقيق البرنامج .

٤) ابتداء من عام ١٩٦٥ ، بدأ الاهتمام يزداد ببرنامج التعليم من قبل الاونيسكو والدول العربية واتفق على عقد مؤتمر سنوي تحضره الاطراف الثلاثة (الوكالة — الاونيسكو — الدول العربية المضيفة) ، تناقش فيه امور التعليم . طالبت الدول العربية الوكالة في الاجتماع الاول بتحديد تصورها لتخطيط تربوي يوجه عملها . فلبت الطلب وتحدثت باسهاب في « التقرير عن سير العمل خلال السنة الدراسية ١٩٦٦ — ١٩٦٧ والبرنامج والميزانية المقترحين للسنة الدراسية ١٩٦٧ — ١٩٦٨ » .

اعلنت الوكالة عجزها عن تحديد سياسة تربوية واضحة ، لكون المجتمع الفلسطيني غير مستقر. فوضع مخطط منطلق من تخيل عدم ترك المجتمع الفلسطيني ارضه مناف للواقع ، وبناء الخطة التربوية على أساس المعايير الموجودة في الدول العربية المضيفة مرفوض من قبل هذه الدول بسبب ارتفاع درجة الحاجة الى العلم لدى الفلسطينيين لفقدانهم الارض وحرية التصرف عامة بممتلكاتهم . لكن العجز هذا ، حسب رايها ، لا يلغي قبول الافتراضين التاليين(١٨) انطلاقا من متطلبات المجتمع غير المستقر : اولا : يجب ان يوازي المستوى التعليمي في الوكالة افضل مستوى في الدول المضيفة . ثانيا : زيادة على تأمين التعليم الابتدائي والتكميلي ، يجب توفير فرص في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي لابناء الفلسطينيين اللاجئين اكبر من تلك المتوفرة لابناء الدول المضيفة .

فباقرار هذه الافتراضات تكون الوكالة قد تحررت كليا من عقلية اتباع مقاييس معينة في التعليم مستمدة من اوضاع الدول العربية.لكن لا يعني هذا تحررا شاملا عن الدول العربية المضيفة ، فمناهج التعليم ما تزال مرتبطة بمنهاج كل دولة ، كما أن المفهوم الاقتصادي البحت لتعليم اللاجئين ما يزال مترسخا في ممارسة الوكالة . لم تذكر هذه الممارسة في التقرير المذكور اعلاه ، الا انها اماضت في تحليله في برنامج وميزانية دائرة التعليم لعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، حيث اوضحت تمسكها برأي همرشولد الذي جاء في تقريره امام الجمعية العمومية لعام ١٩٥٩ « يجب النظر الى القوى العاملة اللاجئة الفلسطينية العاطلة عن العمل على أنها ليست عبئا ، بل في الحقيقة موجودات للمستقبل ، اذ تمثل مخزنا للقوى العاملة القادرة، عبر تنمية اقتصادية مأمولة ، المساهمة في خلق مستوى رفيع لمجمل سكان المنطقة »(١٩).

ساهمت عوامل اخرى في الدفع نحو هذا الاتجاه، اهمها الضغط المتزايد من قبل الفلسطينيين انفسهم للتوسع في التعليم ، يقابل ذلك ضغط مماثل من قبل الدول العربية في نفس الاتجاه . بالرغم من ان هذا الاتجاه لدى الوكالة حث الكثير من الدول على زيادة مساهمتها المتواضعة او البدء في تقديم المساعدة ، الا ان تجاوب الحكومة الامريكية كان سلبيا مقارنا بسخائها في بدء عهد الوكالة او نسبة الى مساعداتها الى كثير من دول العالم . معنى ذلك لما ذكر مرارا عدم اقتناعها بنجاح هذه السياسة بسبب تسييس الشباب الفلسطيني وارتفاع معدل وعيهم وممارستهم الثورية ووجودهم المتزايد في بلاد البترول .

ثانيا : انعكاس التفكير الاقتصادي — الاجتماعي على المستوى التعليمي .

ظهر لنا من خلال البحث مرور تفكير الوكالة الاقتصادي — الاجتماعي بأربع مراحل ، ولما كانت المرحلة الرابعة جديدة العهد سندرس اثر المراحل الثلاث الاولى على التعليم .

أ — التأثير على عدد الطلبة : تمثل السنتان الدراسيتان ١٩٥٠/١٩٥١ و١٩٥١/١٩٥٢ المرحلة الاولى حيث اهملت الوكالة التعليم انسجاما مع مبرر انشائها وهو تحقيق استيطان اللاجئين في اقرب وقت ممكن . كانت الزيادة السنوية في عدد التلامذة في مدارسها عام ١٩٥١/١٩٥٢ قليلة نسبيا (١٧ بالمائة) ، وكاد يكون التعليم الثانوي شبه مهمل . بالرغم من وجود عدد كبير من الفلسطينيين اللاجئين في المدارس الحكومية والخاصة الا ان نسبة هؤلاء الطلاب وفي جميع المراحل الدراسية الى مجموع اللاجئين لم يكن الا ١٢،٦ بالمائة في الاردن و١٤،٦ بالمائة في غزة(٢٠)، بينما فئة السكان من عمر ٥ سنوات الى ٢٠ سنة حوالي ٤٥ بالمائة .

امتدت المرحلة الاولى الى منتصف السنة الدراسية ١٩٥٢/١٩٥٣ ، حيث ادركت الوكالة خطأ قسم كبير من منطلقاتها كما ذكر في الفترة السابقة ، فبدأت في تحسين وضعها التعليمي . ارتفع عدد الطلبة ارتفاعا قويا حيث وصل في العام الدراسي ١٩٥٣/١٩٥٤ حوالي ٨٨ بالمائة نسبة الى العام